

مطالب بكسر اقتصاد الريعي في تونس

نظام الرخص المقنن والمنظومة المصرفية تحميان مصالح الأسر المتنفذة



أحلام الشباب مؤجلة

ذات الجاه والنقود على التأثير في السياسي والتحكم فيه.

ودعا عضو منظمة "الارت" إلى العمل على تفكيك هذه المنظومة وكسر عقبات الاستثمار وتغيير التشريعات البالية وتوحيد الجهود في البرلمان لتكوين قوة وطنية تعمل على تطبيق هذه الأهداف.

وشدد جماعة على ضرورة مراجعة عقلية الإدارة والقوانين التي تمنع كل نشاط اقتصادي وتقيده بكراس شروط وتحييد المنظمات المهنية، التي تتكون من فاعلين في مجال ما عن إسناد الرخص، لأن ذلك يخلق تضاربا في المصالح ويحكم هؤلاء بالمنع والرفض حسب مصالحهم.

وتبعاً لكل هذه الإخلالات يبرز الداء الذي ينخر جسد الاقتصاد في منظومة الريع، حيث أن الاقتصاد التونسي يعرض مغارة مزدوجة وهي أن الربع هو ما يمنع الاقتصاد من تكوين ثروة كافية.

23 بنكا خاصا في تونس لا تقدم التمويلات للاستثمارات الخاصة وتمول فقط مشاريع مالكيها

وتابع "قبل الثورة كان نظام بن علي يشرف على مراقبة وتوجيه الأنشطة الاقتصادية لفائدة حاشيته وأصحابه، أما اليوم صار العكس تعمل الأطراف

إلا أن خدمتها تعرف بتكليفها الباهظة وبقلة جودتها.

ويرى خبراء أن هذه العائلات اختارت ألا تتنافس في ما بينها لأنه ليس من مصلحتها تفاقم المنافسة، لذلك كوتت نوعاً من "الأولغارنية" لتمويل أنشطتها في كل القطاعات التي تحتكرها عوضاً عن تمويل الاقتصاد

والاستثمارات الخاصة. كما أن هذه العائلات تمتلك معظم الشركات الكبيرة في البلاد، والتي يتم تمويلها بالطبع كأولوية. جنباً إلى جنب مع الدولة، التي بتعين عليها الاقتراض من البنوك لسد عجز ميزانيتها، وبالتالي يستنزفون الموارد المالية لبقيّة الاقتصاد.

ويجمع خبراء أن خطورة هذه العائلات تبرز أيضاً من خلال تدخلها في السياسة وضخها لأموال طائلة لتمويل الحملات الانتخابية للأحزاب

السياسية، وهو ما يظهر من خلال هرولة العديد منها نحو هذه الشبكات لضمان بقائها في السلطة، حيث صارت

المجتمع والسياسة، نظراً لتسببه في انعدام المنافسة وبالتالي في ارتفاع أسعار المنتجات وانخفاض جودتها وهو ما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن.

ولفت عضو منظمة "الارت" إلى أن "الاقتصاد الريعي يغذي الفوارق الاجتماعية والجهوية ويفرز إحساساً بالغبين والقهري لدى أغلب التونسيين، وخاصة لدى الشباب الذي يرى خيارات بلاده حكرًا على فئة معينة".

وأوضح مهدي جماعة أن "هذه الشبكات المنفذة تدخل في الحياة السياسية لحماية مصالحها ولضمان استمرارية هيمنتها على الاقتصاد، مستغلة وسائل الإعلام والتمويل المباشر للأحزاب مقابل خدمتهم عند وصولهم إلى السلطة".

واعتبر عضو المنظمة أن "الدولة التونسية اليوم تمثل واحداً من أهم عناصر منظومة الريع"، وتحتكر الدولة التونسية العديد من الأنشطة الاقتصادية كإنتاج وتوزيع السجائر وأسواق الجملة وأنشطة الشحن في الموانئ التي تتسم جميعها بسوء إدارة الموارد مما يؤثر على جودة خدماتها.

وشدد المتحدث على أن "الدولة تلعب دوراً هاماً في إنتاج منظومة الريع بفعل تقنياتها لرخص استغلال الاستثمارات بيد مجموعة أشخاص، والتي تظهر جلياً من خلال خضوع أغلب القطاعات المربحة إلى كراس شروط محفجة، مثل قطاع نقل البضائع

أين يفرض على المستثمر شراء 18 شاحنة لتكوين شركة نقل بضائع". كما تفرض الدولة شروطاً على المستثمرين في قطاع تاجير السيارات بشراء 20 سيارة جديدة لمباشرة نشاطه، وهو أمر صعب على مستثمر صغير لا سيما مع صعوبة الحصول على تمويلات نظراً لتعقيد المنظومة المصرفية واستحواذ هذه العائلات نفسها على البنوك لتمويل مشاريعها فقط، بدل القيام بدورها الفعلي في الاقتصاد وتمويل المشاريع والاستثمارات الخاصة.

وحسب مراقبين تبرز قوة العائلات المنفذة وشبكات الريع في استحوادها على أجزاء هامة، في أغلب البنوك التونسية لذلك ورغم كثرة البنوك في تونس (26 بنكا منها 23 بنكا خاصاً)

يرى خبراء اقتصاد أن المنظومة التشريعية والقانونية في تونس رسخت طيلة عقود مفهوم الاقتصاد الريعي من خلال شرعة احتكار عائلات على الإنتاج عبر نظام الرخص وكراس الشروط وتعقيد النظام المصرفي، التي خلقت نظاماً ربيعياً مريحاً للعائلات النافذة مما قتل المبادرة الخاصة وقضى على أحلام رواد الأعمال، إذ تحكم هذه الأسر قبضتها على المشاريع مستغلة علاقاتها وتدخلاتها في عالم المال والسياسة والاقتصاد.

على تشريع القوانين لخدمة مصالحهم ليكون بالتالي اقتصاداً "ريعياً مقنناً". ويجمع خبراء أن شيوع الفساد بعد الثورة غدى الاقتصاد الريعي وانعش نظام الرخص، فضلاً عن تطويق النظام المصرفي الذي تسيطر عليه بعض هذه العائلات، كي لا يستفيد سوى قلة قليلة من الأشخاص من التمويلات فيما تقبر حقوق الآخرين في الاستثمار.

ويكمن الريع أو المورد الذي يخلق فرصاً تجارية في تونس، والذي تم الاستيلاء عليه من قبل عائلات نافذة، في نظام الرخص الذي يقيد النشاط الاقتصادي. وبشكل أدق، العلاقات مع السلطة السياسية التي تتشعبها والإدارة التي تطبقها.

وفي هذا السياق تطالب منظمة "الارت" بكسر الاقتصاد الريعي وتحرير الاقتصاد، وقال العضو والناشط في المنظمة مهدي جماعة في مقابلة خاصة مع "العرب" إن "الاقتصاد الريعي يرتكز أساساً على مجموعة من العائلات والعراقيل وامتيازات غير مستحقة، تمنح عن طريق المحاباة والمحسوبية بحيث يكون الاقتصاد الريعي على عكس الاقتصاد الموازي قانونياً يخضع ويحترم القوانين لأنه ينشط في إطار رسمي باستحواده على الرخص".

وذلك ما يفسر قوة الاقتصاد الريعي، فالمعلوم أنه تجاوز نوع من الفساد، لكنه مقنن في خضوعه لمنشير ومراسيم الدولة وقواعد مما يعسر التخلص منه، حيث يجمع خبراء ومراقبون على أنه منظومة جائرة محمية من الدولة.

وأضاف مهدي جماعة أن "المجالات التي تحتكرها أسر معينة في تونس تشمل إنتاج الشوكولاتة والإعلاف والمطاحن وتصدير زيت الزيتون والتمور وغيرها". مشيراً إلى أن "الاقتصاد الريعي صار سرطاناً ينخر تقريباً كل قطاعات الاقتصاد، وانعكاسه وخيمة لا على الاقتصاد فقط وإنما على

سناء حدونية
صحافية تونسية

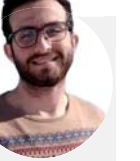


تونس - تجمع تقارير وبيانات أن الثورة التونسية لم تحقق أي ثورة على المستوى الاقتصادي، بل زادت من انغلاق الاقتصاد والاستثمار في دائرة عائلات نافذة تحتكر تراخيص استغلال المشاريع وتتحكم عبر أموالها في السياسة والاقتصاد والأعمال لتمنع أي منافسة، مستفيدة من هيمنتها على المصارف التي تملك حصصاً فيها ونظاماً إدارياً مكبلاً للمشاريع في وقت تتزايد فيه مطالب الشباب بكسر نفوذ العائلات وتحرير الاقتصاد والمبادرة الخاصة.

يختلف مفهوم الاقتصاد الريعي في تونس عن نظيره في دول مجاورة كالجنازير وليبيا، التي تتميز باقتصادات ريعية تتركز الاعتماد المفرط على ريع النفط والغاز كمصدر وحيد للإيرادات.

مهدي جماعة

العائلات المتنفذة تتدخل في السياسة لضمان هيمنتها على الاقتصاد



وهذا المفهوم في تونس تعرفه أوساط الاقتصاد بأنه "تقنين احتكار الإنتاج والاقتصاد بيد عائلات نافذة عبر نظام الرخص، وهو نظام سائد منذ عقود لا سيما خلال فترة حكم الرئيس الراحل زين العابدين بن علي واستحواد أعضائه على مختلف المشاريع المربحة وتحكمهم في الاقتصاد".

ورغم حدوث ثورة يناير 2011 لم يتحرر الاقتصاد من قبضة العائلات، بل على العكس ازدادت وتيرة الاحتكار واستفاد محكروا الاقتصاد من التجاذبات السياسية، ليدخل المال في السياسة عبر تمويل الأحزاب للتأثير

المغرب يمدد صرف تعويضات للعمالة حتى يونيو

حتى يونيو

والعام الماضي أعلن المغرب صرف تعويضات مالية للعاملين في القطاع السياحي الذي تضرر بسبب جائحة كورونا، كتعويض جزافي شهري بمول من الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا (حكومي) بمبلغ قدره 2000 درهم (217 دولاراً)، بعد توقيع اتفاقية ثلاثية الأطراف بين ممثلي الحكومة والكونفدرالية الوطنية للسياحة (نقابة مهنية) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (حكومي) يعني بتأمين العمال).

102 ألف عامل في السياحة والمطاعم والصناعات سيحصلون على تعويض حتى يونيو 2021

وأوضحت الحكومة المغربية أن 950 ألف عامل تم التصريح بتوقفهم عن العمل خلال أبريل بسبب تداعيات جائحة كوفيد - 19، سيتلقون تحويلات مالية في إطار الدعم.

وأعلن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، عن تمديد أجل طلب الاستفادة كافة الفاعلين بالقطاع السياحي من الدعم المالي، الممول من قبل الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا، بالنسبة إلى شهري يوليو وأغسطس الماضيين إلى غاية 24 سبتمبر الجاري.

الرباط - أعلن المغرب تمديد صرف تعويضات مالية لعمال ثمانية قطاعات، جراء ضررها من القيود المفروضة بسبب جائحة كورونا. وجاء القرار عقب اجتماع افتراضي، عقده لجنة اليقظة الاقتصادية وفق بيان لوزارة الاقتصاد والمالية.

وذكر البيان، أن القطاعات الثمانية هي "السياحة، والمطاعم، ومونو الحفلات ومتعهدو التظاهرات والمكتبات، وقضاءات الألعاب والترفيه، والصحافة، والصناعات الثقافية والإبداعية، والقاعات الرياضية الخاصة، ودور الحضارة".

وأضاف "تتهم التدابير قرابة 102 ألف أجير"، مشيراً إلى أن التعويض "سيتم تمويله من الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا".

وأوضح أن صرف التعويضات للعمال (يختلف حجمه بحسب القطاع) سيتم تمديده حتى يونيو المقبل، دون تفاصيل.

وفي 20 مارس 2020، أعلنت المملكة حالة الطوارئ الصحية لمدة شهر، وتقييد الحركة في البلاد لـ "إبقاء كورونا تحت السيطرة"، ليتم تمديدها منذ ذلك الحين حتى 10 أبريل الجاري.

ومنذ إعلان حالة الطوارئ، بدأت السلطات تعويض العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال فترات جائحة كورونا، تضررهم من القيود المفروضة لمكافحة الوباء.

العملة تزداد انهياراً بالتزامن مع الارتفاع الكبير للأسعار

انهيار العملة بالتزامن مع ارتفاع كبير في أسعار المواد الأساسية

الذين يعانون من الفقر المدقع بثلاثة أضعاف، من 8 في المئة إلى 23 في المئة، وفقاً لتقرير "الجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا" (الإسكوا).

وقال المدير العام لوزارة الاقتصاد محمد أبو حيدر إن "قيمة الدعم الشهري للسلة الغذائية كان يبلغ 200 مليون دولار، لكن أخيراً بات يبلغ 80 مليون دولار شهرياً بعدما تم حصر الدعم بالسلع الضرورية".

ولفت أبو حيدر أن هبوط قيمة الليرة مقابل الدولار سبب ارتفاعاً في أسعار السلع الغذائية، لأن أكثر من 80 في المئة من الغذاء في لبنان مستورد.

وأضاف "في ظل ذلك، إضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية عند معظم الناس، أصبح طبيعياً اللجوء إلى السلع الأرخص، أي المدعومة".



غذاء على وشك النفاذ

عليها قبل نفاذ الكمية المحدودة في الأسواق. وقال علي شحادة، مدير أحد المتاجر اللبنانية التي تضم فروعاً في عدة مناطق في البلاد، إن "السلع المدعومة لا تتوافر إلا بكميات قليلة ولا تكفي زبائننا، ما ينعكس تلامساً لدى الناس في غالب الأحيان".

وأضاف "تصلنا كميات قليلة من السلع المدعومة، لكنها تنفذ بسرعة بسبب إقبال الناس عليها"، موضحاً أنه "ما أن يعلم الناس بوجود مواد مدعومة.. فإنهم يتهاقون على شرائها فوراً".

تشعر وكان هناك رغبة لإذلال المواطنين، وهذه ليست طريقة للتعامل".

وارتفع معدل الفقر في لبنان خلال 2020 إلى 55 في المئة، بينما تزايد معدل

بات ندرة السلع المدعومة كابوساً يورق اللبنانيين في ظل انهيار الليرة وارتفاع أسعار المواد الأساسية ما يعقم الضغوط الاجتماعية ويزيد منسوب الاحتقان الشعبي.

بيروت - ألقت الأزمة الاقتصادية في لبنان بفعلها على الأوضاع المعيشية، بعدما انهارت قيمة العملة المحلية، وارتفعت أسعار السلع الغذائية بشكل جنوني لتعمق جراح اللبنانيين ومعاناتهم المستمرة منذ 18 شهراً.

وارتفعت وتيرة تهافت المواطنين على شراء البضائع المدعومة بشكل شبه يومي، وما رافق ذلك أحياناً من إشكالات في المتاجر، للحصول على كيس أرز أو عبوة زيت أو حليب، قبل نفاذ الكمية في غضون دقائق بعد عرضها للبيع.

تهافت المواطنين على المواد الغذائية المدعومة، قوض الحصول عليها قبل نفاذ الكمية المحدودة في الأسواق

وما تزال الأزمة الاقتصادية في لبنان تتصاعد منذ أواخر 2019، الأسوأ منذ انتهاء الحرب الأهلية في 1990، إذ أدت إلى انهيار مالي غير مسبوق.

ومنذ منتصف 2020، تدعم الحكومة اللبنانية "سلة غذائية" تتألف من 35 صنفاً من الزيوت والحليب واللحوم والأسماك والأطعمة المعلبة والحبوب وغيرها، إضافة إلى مواد أخرى تدخل في الإنتاج الزراعي والحيواني.